فلسفة المجتمع المدني عند جون لوك

د. عائشة عبدالسلام زكري عبد الله
كلية الآداب، زوارة – جامعة الزاوية

المقدمة:

زاد الاهتمام في الوقت الراهن بالمجتمع المدني، بعد أنْ عانت البشرية ويلات كثيرة؛ نتيجة النظم غير المدنية المختلفة: الثيوقراطية والعسكرية والشمولية.

فالنظم الثيوقراطية التي تقوم على أساس لاهوتي، وترفض الاعتراف بأيَّة صورة من صور الحكم المدنِّي سواها، ذلك لأنَّ النظم الثيوقراطية تقوم على اليقين المطلق، ونفي الآخر ومصادرة حريات البشر، وهذا ما كانت تقوم عليه المجتمعات الغربية في العصور الوسطى من خلال الحكم الإلهي المقدَّس، وبالمثل النظم العسكرية التي تضاد المجتمع المدني، وتبنى على الولاء والطاعة دون النظر إلى الحريات، ويقال الأمر نفسه على ذلك النوع من المجتمعات الشمولية، سواء كانت قائمة على العرق أو الجنس مثل: الفاشية والنازية، أو التي قامت على طبقة مثل الماركسية.

وتجاوزاً لحكم السلطة اللاهوتية أو العسكرية أو الديكتاتورية، أو العرق أو الطبقة كان التأكيد على فكرة المجتمع المدني التي ظهرت مع بداية الدولة الحديثة بالعديد من الفلاسفة المحدثين، وهي الهدف الذي يسعى الإنسان المعاصر إليه؛ تنظيمًا للعلاقة بين الحاكم والمحكومين، وتحقيقًا للحريات المدنية، وتأكيدًا للحقوق الإنسانية، التي صارت اليوم أغلى ما يسعى إليه الإنسان في حياته.

وما الجهود التي تشهدها منطقتنا العربية من مظاهرات واعتصامات وثورات إلا تعبير عن اختيار الشعوب للمجتمع المدني الديمقراطي، والسعي بخطوات مدنية وقانونية ودستورية لتحديد معالمه، والاتفاق عليه، وعلى أنَّه السبيل الأوحد الذي يحرِّر الشعوب من الأنظمة الثيوقراطية المهيمنة، والمسيطرة باسم الدين أو القوة العسكرية أو الجنس أو العرق.

لأنَّـه لا سـبيل للديمقراطيـة ودولـة القـانون والمؤسسـات وحقـوق الإنسـان عـن طريق الطغيان أو الإرهاب أو الدعاوى العنصرية، بل سبيلها الوحيد المجتمع المدني الذي بتحقيقه تتحقق الدولة الحرة المدنية.

وفكرة المجتمع المدني وليدة العصر الحديث والدولة الحديثة، فحين انفصلت الدولة عن الكنيسة بسبب آباء الكنيسة، وشيوع فكرة الحكم الإلهي المقدس، كانت الكتابات المتعدِّدة لدى الفلاسفة المحدثين، سواء جان جاك روسو، أو توماس هوبز، أو جون لوك لإظهار الاختلاف بين حالة الطبيعة، وحالة المدنية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، أو القوى الرئيسية التي تكوّن المجتمع.

ومن أجل تحقيق الدولة المدنية، كما تحدَّدت في كتابات جون لوك، دولة الدستور والقانون واستقلال السلطات.

مشكلة البحث: إنَّ لاالمشكلة الأساسية التي يدور حولها البحث هي مناقشة السلطة وتنظيمها ، والعلاقة بين الحاكم صاحب السلطة المطلقة والمحكومين، وإلى أي مدى تتسع سلطة الحاكم؟ وما هي حرية المحكومين؟ وهل يكفل المجتمع المدني كما تصور لوك تحديد هذه العلاقة؟ وما هي حدود العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، كما تحدَّدت في فلسفة جون لوك؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في التعرُّف على رؤية لوك لمفهوم المجتمع المدني، مع توضيح البنى الأساسية التي يقوم عليها هذا المجتمع، وهل يمكن قبول المجتمع المدني الذي نادى به لوك في الواقع العربي المعاصر كمرحلة أولى لبناء الدولة الحديثة، أم أنَّ البيئة الغربية تختلف عن البيئة العربية.

منهج البحث: المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج التحليلي، الذي يعتمد على تحليل نصوص لوك الفلسفية المتعلِّقة بالمجتمع المدني؛ لبيان أهم القضايا التي تناولها لوك وبيان طبيعتها ومفهومه لها، بالإضافة إلى المنهج المقارن، وذلك من أجل المقارنة مع آراء معاصريه أمثال (هوبز وروسو)، للإجابة عن تساؤلات هذا البحث، وتحقيق الهدف منه، تم تقسيم البحث على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم المجتمع المدني

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني عند مفكِّري الغرب بالحرية والمساواة من أجل الوصول إلى الديمقراطية، وهذا ما سلكه الكثير من المفكرين في بداية القرن السابع عشر، ومثله فلاسفة العقد الاجتماعي: هوبز ولوك وروسو، من إزالة الغبار عن المجتمع، من حالة الطبيعة الأولى إلى حالة المدنية، المتمثلة في المجتمع المدني، وذلك من أجل حماية الحرية الفردية، والملكية الخاصة، والآمان والسلام، كل حسب وجهة نظره ، وقبل البدء في عرض أراء جون لوك حول المجتمع المدني، نود أنْ نعرض باختصار موقف توماس هوبز، وروسو من المجتمع المدني.

1. المجتمع المدني عند توماس هوبز(1588-1678)

إنَّ المتتبع لحياة هوبز يجد أنَّها تعكس بوضوح واقع عصره، إذ يتبدَّى من خلال هذه الحياة تاريخ إنجلترا الحافل بالأحداث فيما بين أواخر القرن السادس عشر، والنصف الأول من القرن السابع عشر، ولعل هذه الفترة الخطيرة من تاريخ إنجلترا هي التي كوّنت مفاهيم هوبز ونفسيته العميقة المظلمة المؤسسة على النفعية والخوف.[1]

لكن رغم هذه النظرة المظلمة حول هوبز، إلا أنَّ هناك بعض المفكرين يصفون مذهب هوبز بأنَّه ذو عقلانية سياسية، أو المذهب العقلي على نحو ما يطلق في ميدان علم السياسية، أي أنَّه أراد أنْ يصل في السياسة إلى يقين الرياضة، أي أنَّه أراد أنْ يقيم البناء السياسي للدولة على أسس عقلية راسخة، فمن ناحية الطبيعة يرى هوبز أنَّ الناس في حالتهم الفطرية الأولى لا يذوقون للسلم طعمًا ولا يتفقون: يتنازعون ويتقاتلون، وينظر كل فرد إلى الآخر نظرة ملؤها الخوف والشك[2]، لذلك يرى هوبز أنَّ كل إنسان لديه الحرية في استخدام قوَّته الخاصة؛ وذلك من أجل الحفاظ على طبيعته وحياته الخاصة[3].

وهنا تتضح نظرة هوبز التشاؤمية حول حالة الطبيعة؛ لذلك يرى أنَّ السمة المميزة لهذه الحالة هي الصراع، أو ما يمكن أنْ يطلق عليها حالة الحرب، ولكن هل

يظل الصراع دائماً في وجهة نظر هوبز، أم أنَّ هناك خروج إلى مجتمع مدني، يضع نهاية لذلك الصراع، إنَّ هوبز يرى أنَّ الحل لهذا الصراع من خلال العقد، وهو بمثابة التنازل المتبادل أو المشترك عن الحقوق، وهو ما يسميه الناس بالعقد(4).

أي أنَّ الجميع يتفقون على أنْ يتنازل كل فرد عن جزء من حريته لصالح الدولة، بناء على هذا نجد أنَّ التعاقد دليل على الاجتماع بين أفراد المجتمع واتفاق بينهم، أي بمثابة القاعدة الأساسية للدولة، وبناء الدولة يبدأ من أسفل إلى أعلى من أفراد الشعب إلى الحاكم(5).

ويرى هوبز أنَّه عندما يتفق كل أعضاء المجتمع على إقامة سلطة لحكم المجتمع، سواء كانت مكوَّنة من شخص واحد، أو مجلس واحد من الرجال، وبعمل هذا يتفق كلهم على أنْ يخضعوا أنفسهم لإرادة سلطة مفردة(6).

ويدل ذلك على أنَّ هوبز يربط نجاح التعاقد بين الأفراد من خلال خضوع الأفراد لسلطة مفردة، متمثلة في الحاكم، وهذا مبرِّر للسلطة المطلقة، وتبريرًا لذلك يرى أنَّ المواطنين في الاتفاق على سلطة الدولة قد صنعوا هذا الشرط؛ لأنَّ الدولة تحمي حقوقهم(7).

بناءً على ذلك يمكننا أنْ نحدِّد فلسفة هوبز السياسية بالنسبة للمجتمع المدني، بأنَّها فلسفة الدفاع عن السلطة المطلقة للحاكم حيث يرى أنَّها "في الواقع مصدر الشرف"(8).

إذن فقد كانت نظرته للدولة الحديثة في العقد القائم على التراضي بين الأفراد، وإعطاء السلطة المطلقة لفرد واحد يمتلك زمام الأمور كلها من خلال التحكُّم في الرعية بطريقة استبدادية دون أنْ يكون لأحد رأي على رأي الحاكم، ولا يمكن الثورة ضده، لذلك يعد مذهب هوبز تبريرًا للاستبداد والحكم المطلق والديكتاتورية التامة.

لكن على الرغم من ذلك نجد أنَّ نقطة البدء، التي اتخذها هوبز هي نفسها التي اتخذها لوك رغم اختلاف النتائج بينهما، وهذا ما يتضح عند التطرُّق لأفكار وآراء جون لوك.

2. المجتمع المدني عند جان جاك روسو(1712– 1778)

يعد روسو أحد ممثلي نظرية العقد الاجتماعي، فإذا كان هوبز مؤسسها في العصر الحديث ولوك قائدها، فروسو هو أهم ممثليها في القرن الثامن عشر، لكن على الرغم من ريادة هوبز ولوك لهذه النظرية، فإنَّهما في وجهة نظر روسو يبدو تأثيرهما مدمرًا؛ لأنَّهما أدرجا الحاجة إلى الحقوق في مقدمة كل خبرة اجتماعية، وهذا التوجُّه أعطى الناس رخصة للبحث عن سعادتهم الشخصية على حساب قواعد الفضيلة المرتبطة بالخير العام أو الخير المشترك[9].

يتضح من ذلك أنَّ البحث عن الملكية يعد أنانية في وجهة نظر روسو، من أجل هذا أرجع أسس الفساد إلى ظاهرة الملكية بصفة خاصة، وأنَّ هذا الظهور للملكية الخاصة التي هي قبر للمساواة الطبيعية، لم يكن بالفعل إلا الحد الأخير لحالة الطبيعة، والخطوة الأولى في تقدم عدم المساواة في الحالة الاجتماعية[10].

من أجل هذا ناقش النقطة الأولى التي يكون عليها البشر المتمثلة في حالة الطبيعة، ولكن على خلاف هوبز يرى أنَّ حالة الطبيعة للإنسان هي أسعد حياة، وأنَّ التطور أو التقدم هو الذي أفسد طبائع الناس، وسبب شقاءهم وأقام بينهم الفروق، وأدَّى بهم إلى عدم التساوي[11] ويمكن أنْ يكون ذلك الرأي مقاربًا لموقف جون لوك من حالة الطبيعة القائمة على المساواة، وتأثرًا بأفكار جون لوك السياسية. بدأ روسو مطلع كتابه العقد الاجتماعي بعبارة "يولد الإنسان حرًا"[12].

مؤكدًا قيمة الحرية، لهذا يرى أنَّ التقدم الذي تمر به البشرية هو سبب الشقاء، ولكن هل تحيد البشرية عن هذا التقدم؟

يرى روسو أنَّ الاجتماع أصبح ضروريً، ولا يمكن بحال القضاء على ما استحدثه الاجتماع الإنساني من صور الحضارة وضروب التحسين، لذا وجب العمل على إصلاح عيوبه والقضاء على مفاسده، وهذا لا يتأتَّى إلا بالتنظيم السياسي، وإقامة الحكومة الصالحة[13].

وكل ذلك سيتحقق من خلال المعبر الذي تمر عليه البشرية من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية، وهي المتمثلة في العقد الاجتماعي لديه، لذلك فهذا العقد قائم على أنَّ "كل فرد من أفراد المجتمع يضع شخصه، وجميع قواه تحت تصرف الإرادة العامة العليا، ويكون جزءًا لا يتجزأ من المجموع الواحد"[14].

ومن هنا يتساوى الجميع في الشروط، ويلتزم كل اتجاه الآخر، فلا يضع أحد نفسه تحت قيادة فرد آخر، ويكون لكل فرد الحق على الآخر، ويكسب بذلك قوة جماعية يحافظ بها على ما يملك، ومن هنا فكل فرد لا يطيع إلا نفسه، ويبقى حرًا كما ولدته أمه، وذلك لأنّ العقد يحكم الفرد على نفسه بأنْ يكون حراً[15] وبذلك يكون خضوع الفرد للإرادة العامة بكامل حريته؛ لأنّ العقد الاجتماعي يمنح السيادة للشعب، والسيادة عند روسو ليست سوى ممارسة الإرادة العامة، وعليه فلا يمكن التنازل عنها[16].

من أجل هذا ارتبطت السيادة والإرادة العامة باتجاه واحد، وذلك لأنّ الإرادة هنا عامة، وخالية من أي هدف شخصي.

وإذا كانت السيادة نابعة من الشعب المتمثِّل في الإرادة العامة، ولتحقيق تلك السيادة لابد من وجود قانون يفرض تلك السيادة، لذلك فدور القانون معبِّر عن الإرادة العامة، وليست القوانين بهذا المعنى، غير شروط شراكة مدنية، يجب أنْ يكون الشعب خاضعاً للقوانين وراضخًا لها، ولا يقع تنظيم شروط الشركة على غير الشركاء[17].

يتضح من ذلك أنَّ الإرادة العامة مصدر القوانين، التي يخضع لها أفراد المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال الشراكة المدنية القائمة على الاتفاق بين أبناء المجتمع.

ومن هنا فالشعب في نظر روسو هو السلطة العليا، المتمثلة في الإرادة العامة، والتي من خلالها تعمل على إحياء المواطنة، وتنمِّي المواطنة احترام المطالب للمجتمع، واحترام تقاليد الفضيلة المدنية، فيشعر الأفراد بالمساواة، وأنَّهم جزء من

المجتمع مع الآخرين، حيث يخدم كل عضو مطالب الخير المشترك، ويخضع مصالحه للخير الأكبر للمجتمع[18].

يتضح من ذلك موقف روسو من المجتمع المدني القائم على الإرادة العامة، والتي يخضع لها كل أفراد المجتمع مع التخلِّي عن الأهواء الشخصية من أجل المنفعة العامة.

بناءً على ذلك نجد أنّ نقطة البدء عند فلاسفة العقد الاجتماعي نقطة واحدة، لكن نتيجة نظرية كل منهم تختلف عن الآخر، فحالة الطبيعة عند هوبز تشاؤمية، وعند روسو تعد حالة سعادة واستقرار، وكذلك العقد الاجتماعي عند هوبز مفوَّض إلى السلطة المطلقة، أمّا عند روسو فمفوَّض إلى الإرادة العامة.

إذن فالمجتمع المدني عند هوبز متمثل في مجتمع السلطة المطلقة، وعند روسو متمثل في الإرادة العامة، وهذا سيتم توضيحه لاحقاً عند لوك، وكيفية اختلافه عن فلاسفة العقد الاجتماعي.

3- المجتمع المدني عند جون لوك (1632م-1704م).

جون لوك أحد فلاسفة النزعة التجريبية بعد هوبز وبيكون، له أثر واضح في تأسيس المذهب الحسي وبلورته والدفاع عنه، ليكون أساسًا للمذهب التجريبي الحديث، وأحد رواد الفكر السياسي في العصر الحديث، ويعد من أوائل منظِّري الفكر الليبرالي، وتعد أطروحته الفلسفية (مقالتان في الحكم المدني) من أهم النظريات المحدَّدة لعملية تأسيس المجتمع المدني، والتي تبيِّن كيفية ظهوره وصيرورته، التي نقلته من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية. والحالة الطبيعية هي بمثابة اللبنة الأولى التي يذكرها جون لوك لوضع أساسيات المجتمع السياسي. حيث أنَّ حالة الطبيعة بالنسبة لجون لوك هي حالة حرية تامة، فالوضع الطبيعي الذي نجد البشر عليه هو وضع من الحرية في القيام بأعمالهم والتصرُّف بأملاكهم وذواتهم كما يرون، ضمن إطار سنة الطبيعة وحدها، ودون أنْ يحتاجوا إلى إذن أحد، أو يتقيَّدوا بمشيئة أي إنسان[19].

إذن ففي حالة الطبيعة الكل يتمتع بالمساواة في الحقوق الطبيعية، ولا يمكن للفرد أنْ يتميَّز عن شخص آخر مادام الكل في حرية تامة، وله حق التصرُّف في ممتلكاته، أي الكل في مساواة تامة، وليس في حالة صراع كما يرى هوبز[20].

بناءً عليه يتضح أنَّ حالة الطبيعة لم تكن حالة غير اجتماعية- إنَّها كانت فقط حالة غير سياسية، وسبب كونها حالة اجتماعية أنَّ الناس فيها كانوا يتعاملون ويتعاونون على أساس القانون الطبيعي الفطري، الذي يتيح للجميع حالة الحرية والمساواة واحترام حقوق وحريات وممتلكات الآخرين[21]، وبناءً على هذا فقد تميزت حالة الطبيعة باحترام الحقوق الطبيعية الثلاث: (الحياة، الحرية، الملكية)، وبتواجد القانون الطبيعي الذي كان يرتكز على هذه الحقوق، ولم تتميز بأنَّها حالة حرب الجميع ضد الجميع كما ادعى هوبز[22].

ولكن على الرغم من كل المميزات التي تميز حالة الطبيعة المتصفة بالحرية والمساواة، فإنَّه سرعان ما يحتاج الناس إلى تكوين المجتمعات؛ لأنّ الحكم المدني هو العلاج الأصيل لآفات الطور الطبيعي، وهي آفات جسمية حقًا في تلك القضايا التي يكون فيها المرء خصمًا وحكمًا في الوقت ذاته[23]، لذلك كان لابد من التحول الاجتماعي، وهو الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع السياسي؛ لأنَ الغرض الرئيسي الأول من اتحاد الناس في دولة الرضوخ لسلطة الحكومة هو المحافظة على أملاكهم؛ لأنّ الحفاظ على الملكية يؤدي إلى استقرار الحياة الطبيعية، فمع توافر حماية الملكية يتحقَّق من خلال ذلك الأمن الذي يتحقَّق من خلال سيادة القانون.

أولاً: العقد الاجتماعي عند جون لوك:

إذا كان لابدّ من الانتقال من حالة الطبيعة، فلا بد أنْ يكون هناك معبرًا للوصول إلى المجتمع السياسي. وإنْ كان لابد من وجود معبرٍ، فيمكن أنْ نسمِّي ذلك المعبر هو العقد الاجتماعي.

ويمكن أنْ يعد الركيزة الأساسية لدى فلاسفة العقد، وإنْ اختلفت الرؤى بينهم؛ لأنّ العقد حالة انتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع السياسي، حيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلَّى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، وبذلك ينشأ مجتمع سياسي أو مدني[24].

لقد أراد جون لوك أنْ يوضح أنَّ المجتمع السياسي قائمًا على الاجتماع مع التنازل عن حق الاقتصاص، وذلك من أجل الصالح العام، فانتقل لوك ليستمد المجتمع المدني من رضاء أعضائه[25]، لذلك فالعقد هو تعاقد طرفان: الطرف الأول هو الشعب، والطرف الثاني هو السلطة الحاكمة(الملك أو الحكومة).

وبناءً على هذا يعد العقد الاجتماعي هو أساس التنظيم السياسي، والمجتمع المدني، وقيام الدولة[26]، والهدف الرئيسي للدولة في المجتمع المدني، والهدف الأعظم للناس من وضع أنفسهم تحت حكومة، هو المحافظة على ملكياتهم، فالدولة تحمي ملكية كل فرد بأنْ توفر نظامًا مستقرًا وقانونًا معروفًا، وذلك يصبح الأساس لحل كل الخلافات بين الناس[27]، لذلك يعد العقد النقطة الأساسية لتشكيل سلطة الدولة، التي تقوم بالدور الرئيسي عند لوك في المجتمع المدني.

ثانياً: تعريف لوك للمجتمع المدني:

يرى جون لوك أنَّ المجتمع المدني يتم تكوينه عندما يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلَّى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ حينئذٍ مجتمع سياسي أو مدني[28]، ويستمد المجتمع السياسي شخصيته من المقصد الأساسي بضمان المحافظة على الملكية عن طريق تقديم سلطة لسن القانون، ويفصل في الخلافات والمنازعات، وسلطة تنفيذ الأحكام وتعاقب المذنبين[29].

وعلى هذا يخرج الناس من الطور الطبيعي إلى طور الدولة، التي يقوم على رأسها حاكم شرعي، يتمتع بسلطة الفصل بين السلطات المختلفة، وينصف أصحاب المظالم من أبناء تلك الدولة. وهذا الحاكم هو الهيئة التشريعية، أو القضاة الذين تم

تنصيبهم، يكونون في مجتمع مدني، أمّا إذا وجدت جماعة من الناس ليس بينهم مثل هذه السلطة الحاسمة يلوذون بها، فهم ما يزالون على الطور الطبيعي، مهما كانت طبيعة اجتماعهم[30].

يوضح لوك كما سبق، كيفية الانتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع السياسي من خلال ترك الأفراد السنة الطبيعية التي تجعل منهم الحكم والخصم في الوقت نفسه، والاتفاق بينهم من خلال العقد الذي تم بينهم وبين الحاكم الذي بدوره يفصل بين المنازعات، فمع وجود الحاكم يختفي المجتمع الطبيعي، وخلافًا لذلك لازال الفرد في حالة الطبيعة. ويتضح من ذلك أمران:

تتسم حالة الطبيعة بغياب حاكم عام، وبغياب أي قانون سوى قانون الطبيعة.

في أنَّ المجتمع المدني، وهو نقيض حالة الطبيعة، يتسم بوجود حاكم عام ذي سلطة لفرض القانون المدني[31].

ومع ظهور السلطة الحاكمة يبدأ ظهور التنظيم السياسي، أو المجتمع المدني لرعاية مصالح الجميع، ومعنى ذلك أنَّ الحاجة لضمان حقوق الأفراد الطبيعية من ملكية خاصة وحرية، وإقامة العدل والمساواة بينهم، هي التي اضطرت هؤلاء الأفراد إلى الانضمام بعضهم لبعض، وإلى التنازل عن حق الدفاع عن أنفسهم، وعن ملكيتهم الخاصة[32]، كل ذلك من أجل التوصُّل إلى العقد الذي هو أساس التنظيم السياسي والمجتمع المدني.

وبناءً عليه فإنّ الدور الأعظم للمجتمع السياسي هو الحافظ على السلام والأمن، وتلك تعد الغاية الأساسية بعد الانتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع السياسي، وبدونه لا يستطيع الناس العيش في أمن وسلام.

لذلك كانت وجهة نظر لوك بأنَّ المجتمع المدني هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية للأفراد والحريات، على خلاف الملكية المطلقة، التي يزعم بعضهم بأنَّها نمط الحكم الوحيد، وهي أساسا لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، فهي ليست شكلاً من أشكال الحكم المدني قط؛ لأنّ هدف المجتمع المدني تلافي تلك المساوئ التي

تنجم عن كون كل امرئ في الطور الطبيعي الحكم في القضايا التي تعنيه هو ومعالجتها، بإقامة سلطة معروفة، بوسع كل فرد من أفراد ذلك المجتمع أنْ يلوذ بها[33].

وبذلك ينفي لوك وجود الحكم المطلق في ظل المجتمع المدني؛ لأنّ الحكومة لا توجد إلا من أجل المحافظة على الملكية الفردية[34] وهذا يتم من خلال التعاقد بين الأفراد، لذلك فكل من يطلق "الطور الطبيعي" ليندمج في جماعة ما يتوجَّب عليه أنْ يتنازل عن السلطة اللازمة لتحقيق الأغراض التي تألف المجتمع من أجلها، لأكثرية تلك الجماعة، والسبيل إلى ذلك هو الموافقة على تأليف مجتمع سياسي واحد، وذلك هو العقد الوحيد الثابت المترتب على الأفراد الذين يلتحقون بدولة ما يؤلفونها[35].

وعليه يعرف لوك المجتمع السياسي، بأنَّه اتفاق فئة من الناس الأحرار الذين يؤلفون أكثرية على الاتحاد وتأليف مثل هذا المجتمع، وعلى هذا الوجه نشأت وتنشأ كل حكومة شرعية في العالم[36]، ومعنى هذا أنَّ المجتمع المدني عند لوك قائم على التراضي بين أفراده، ويكون بوسعهم تشكيل الحكومة التي يهدفون إلى تحقيقها، والتي تلبِّي نداء كل فرد من أفراد الشعب، دون الإساءة بمصالح الآخرين والحفاظ على ملكياتهم، وهذه أشبه بالنظرة الديمقراطية للدولة الحديثة.

ثالثاً- أهمية المجتمع المدني:

يعد المجتمع المدني غاية الإنسان وأفراد كل جماعة في كل العصور، وإنْ اختلفت الاتجاهات والمسميات، لذلك يمكن أنْ تقاس أهمية المجتمع المدني من جانبين: الجانب الأول: النظرة القديمة للمجتمع المدني، أي المجتمع السياسي في القرن السابع عشر، تختلف عن النظرة للمجتمع المدني في العصر الحديث، ذلك لأنّ القرن السابع عشر كان بمثابة بناء لدولة حديثة خرجت من حالة الطبيعة، كما يرى لوك على خلاف الدولة الحديثة التي مرت بالحداثة، أي أنّ دولة لوك التي نادى بها لم تكن من أجل إنشاء جمعيات معارضة لسلطة الحكومة، وإنَّما كان من أجل بناء دولة حديثة تقوم على المساواة، أي كبداية ممهِّدة لظهور المجتمع المدني الحديث.

لذلك كان الهدف الأسمى والأرقى عند جون لوك من "أجل اتحاد الناس في دولة ما والرضوخ لسلطة الحكومة هو المحافظة على أملاكهم"[37]؛ لأنّ في المجتمع المدني تسود دولة القانون، وتزول حالة الطبيعة التي يكون فيها الفرد هو الخصم والحكم في الوقت نفسه، وأيضاً تتحقَّق في ظل المجتمع المدني الفضيلة العليا التي ينادي بها لوك، ألا وهي فضيلة التسامح التي تحقق حرية الاعتقاد والاحترام المتبادل بين أعضاء المجتمع.

أمَّا الجانب الآخر: الرؤية الحديثة للمجتمع المدني فيسعى بوصفه تكوينات مؤسسة تطوعية منظَّمة ومتعدِّدة إلى تحقيق مصالح أو غايات مشتركة، سواء تلك التي تتعلَّق بالعناصر التي تنتمي إلى هذه، أو تلك التي تهم المجتمع بأسره، أو الغالبية العظمى منه[38] وذلك من أجل أنْ يطور الأفراد الطاقة الأخلاقية والوعي ممَّا يساعد في حماية الحرية الأساسية التي يقدِّرها الناس في المجتمع الحديث[39] فبدون الحرية تنعدم الحياة في ظل المجتمع المدني، وتختفي روح الحوار. وهذه بمثابة انتقال إلى ما بعد الحداثة على خلاف الدولة التي ينادي بها جون لوك للانتقال من ظلمات الحكم الفاسد إلى هدفه الأعظم، ألا وهو "أمان الشعب وسلامته وخيره العام"[40].

هكذا كانت مهمة المجتمع المدني في القرن السابع عشر، والذي يعمل على بناء دولة حديثة، وأهميته في العصر الحالي في إيجاد روح الحرية عند الأفراد، والتي مازلنا نفتقدها حتى اليوم، لذلك كيف لنا أنْ تقوم قواعد للمجتمع المدني دون أنْ نمر أساسًا بالدولة الحديثة؟ فإذا لم تقم الدولة الحديثة في بلداننا العربية، إذن فلا قيمة للمجتمع المدني الحديث. لذلك فأهمية المجتمع المدني يمكن تحقيقها في حالة بناء الدولة الحديثة القائمة على العدل والمساواة واحترام الرأي، والرأي الآخر دون تحيز أو عنصرية، وإعلاء المشاركة وتنمية الوعي السياسي، والخضوع للقانون، ومن هنا يمكن أنْ ننادي بالمجتمع المدني الحديث.

رابعاً- المجتمع المدني والدولة:

من أبرز الإشكاليات التي طرحت على الساحة الفكرية، وأثارت جدلاً مازال قائماً حتى اليوم: ما هي طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة؟ وهل هي علاقة تكامل أم تضاد؟

فلو نظرنا إلى مفهوم الدولة لوجدنا لها العديد من التفسيرات منذ القدم حتى العصر الحديث، أمّا مفهومها في الواقع المعاصر فهي "بمثابة جماعة من الوحوش الكواسر شقراء البشرة، جماعة من الغزاة السادة، بكل مالها من أنظمة حربية وقوة منظَّمة، تنقض بمخالبها المخيفة على طائفة كبيرة من الناس، ربما فاقتها من حيث العدد إلى حد بعيد، ولكنَّها لم تتخذ بعد نظامًا يحدد أوضاعها ذلك هو أصل الدولة"[41].

يتضح من هذا أنَّ الدولة هي القوة التنفيذية صاحبة الأداة الحربية القادرة على قمع أي شعب يعاديها، وتفرض سيطرتها الفعلية عليه، وكل هذا يدل على منطق القوة التي تتخذه الدولة من أجل كيانها.

وتبعًا لذلك فالدولة عند هيجل سنجد أنَّ لها اهتمامًا في فكره السياسي حيث يرى أنّ الدولة هي "مركب الأسرة والمجتمع المدني، وهي تمامها ومعها تصل الفكرة الأخلاقية إلى تحققها الفعلي، فالدولة هي التحقيق الفعلي للفكرة الأخلاقية، وإنَّما العقل الأخلاقي بوصفه إرادة جوهرية تظهر وتتجلى أمام ذاتها، وتعرف ذاتها وتعقل ذاتها[42].

إذن الدولة في فكر هيجل قادرة على أنْ تقدم الخير المشترك بصورة كلية في مقابل المجتمع المدني، ذو المصالح الخاصة، لذلك جعل الدولة قادرة على تحقيق الفعل الأخلاقي، وكل ذلك يدل على مكانة الدولة عند هيجل.

أمّا من ناحية فلاسفة العقد الاجتماعي فنجد أنَّ هناك اختلافًا على الرغم من الاتفاق في الكثير من النقاط التي تقوم عليها مدرسة العقد الاجتماعي، فمثلاً نجد أنَّ

الدولة عند هوبز "هي المؤسسة الضخمة التي تتعاقد مجموعة من الأفراد على إقامتها لتصبح ذلك الوحش الذي يؤمِّن للأفراد الأمن الداخلي والسلام في الخارج"[43].

هذه هي نظرة هوبز للدولة، والتي شخَّصها في هيئة الحاكم الآمر الناهي، متمثلة في السلطة المطلقة، وليس من أجل الشعب، ويرى في ذلك الدولة العصرية الحديثة.

أمّا من ناحية لوك فنجد أنَّ نظرته تختلف اختلافًا مهمًا، فيرى أنّ الدولة "مجتمع من البشر يتشكَّل بهدف توفير الخيرات المدنية، والحفاظ عليها وتنميتها، وأعني بالخيرات المدنية الحياة، والحرية، والصحة، وراحة الجسم، بالإضافة إلى امتلاك الأشياء مثل المال والأرض والبيوت وما شابه ذلك"[44].

ومن هنا تختلف نظرة لوك عن هوبز وهيجل، حيث تعد نظرة لوك للدولة الديمقراطية التي وجدت من أجل الشعب، ليس كالنظرة المتطرفة التي تجعل من الشعب رعاعًا لها.

فالدولة ممثلة للمصالح المختلفة، وليس من الممكن بالنسبة للوك أنْ توجد الدولة منفصلة عن المجتمع، مادامت كمثل الأغلبية تجد المصالح المختلفة التي تشكِّل المجتمع[45].

وهذه الدولة القائمة على قواعد الديمقراطية الحديثة، وليست على السلطة المطلقة التي ينادي بها هوبز. أمّا من ناحية روسو فنجد أنّ الدولة غايتها وأهدافها مرتبطة بتصور المواطن للخير[46].

هذه بعض التعريفات التي وردت لدى بعض فلاسفة العصر الحديث، وبناءً على ذلك فالدولة هي مجموع منظَّم من الناس دائم البقاء يقطن أرضًا معينة، له موارده المالية ونظمه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويخضع لسيادة موحَّدة، ويسعى وراء عرض عام مشترك، وبهذا المعنى تعد الدولة تصورًا قانونيًا أو شخصية قانونية سياسية[47].

وهذا يعد بمثابة مفهوم عام للدولة، مجموعة من الأفراد اتخذوا أرضًا يقيمون عليها، ولهم قانون يحكمهم، ولكن هل هذه التعريفات يمكن أنْ تعادل التعريفات السابقة التي ذكرت للمجتمع المدني. أم أنَّها في علاقة تناقض بينهما، أم أنَّ المضمون يتكامل مع مضمون المجتمع المدني وكلاهما يكمِّل الآخر، هذا ويتضح من خلال العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

خامساً- العلاقة بين المجتمع المدني والدولة:

لو نظرنا إلى المجتمع المدني بشكل خاص، والدولة بوجه عام، فإنَّه لابد من معالجة هذه المشكلة من ناحيتين، الأولى وهي وضع الدولة والمجتمع المدني في النظام الأوروبي التقليدي، أي في عهد مدرسة العقد الاجتماعي، سنجد استحالة فصل الدولة عن المجتمع المدني، ذلك لأنّ المجتمع المدني لهذه المدرسة هو غاية بمثابة الدولة الحديثة، وهذا بمثابة مرحلة انتقال من الطور الطبيعي إلى المجتمع السياسي، لذلك لم يكن هناك فصل تام عند لوك بين المجتمع المدني والدولة، وإنَّما رأي لوك حول المجتمع المدني كان بمثابة الدولة كاملة، لذلك لم يفصل بينهما، وكان الهدف من ذلك هو إقامة المجتمع السياسي الذي يخضع أفراده إلى القانون من أجل إقامة دولة القانون، لذلك يقول جون لوك "إنَّ الذين يؤلفون جماعة واحدة، ويعيشون في ظل قانون ثابت وقضاء عادل، يلوذون بهما وبوسعهما البث في الخصومات التي تنشأ بينهم، ومعاقبة المجرم منهم، فإنَّما يعيشون في مجتمع مدني"[48]، لأجل هذا لا يمكن الفصل بين الدولة والمجتمع المدني عند لوك، فكلاهما يكمِّل الآخر، أي أنَّ المجتمع المدني هو المجتمع السياسي.

فالاتفاق والموافقة والانضمام والقبول بقرار الأغلبية هو مظهر من مظاهر التعاقد الذي ينتج الدولة، وهكذا فكل فرد إنَّما يلتزم بالتعاقد مع الآخرين على تأليف هيئة سياسية واحدة بالخضوع لقرارات الأكثرية، والتقيد أمام كل فرد من أفراد تلك الهيئة[49].

يتضح من ذلك أنَّ نظرة جون لوك بمثابة بداية ممهِّدة للمجتمع المدني، والدولة الحديثة مقابل دولة الاستبداد التي كان ينادي بها هوبز.

إذن فإنّ التصور الذي يقدِّمه لوك للمجتمع المدني، والدولة تصور مشروع لا ينتج عن القوة ولا عن الحق الإلهي، ولا ينتج عن السلطة الأبوية، بل ينتج عن (الاتفاق) الذي يعد أهم كلمة عند لوك، وإذا وجدت دولة لا تقوم على هذه الأسس فهي في رأي لوك غير مشروعة[50].

أمّا إذا تناولنا علاقة المجتمع المدني بالدولة من المنظور الحديث، فنجد أنَّ المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من المؤسسات والجمعيات والاتحادات غير الحكومية، ومن هنا نجد العلاقة تختلف لذلك نضع عدة تساؤلات، وهي: ما هو الخط الفاصل بين المجتمع المدني والدولة؟ وهل المجتمع المدني بحاجة للدولة؟[51].

عندما يكون المجتمع المدني في حال انفصال عن الدولة نجد أنَّ الدولة بمثابة الحكومة، أي الهيئة التنفيذية القادرة على كبت الحريات، لذلك فالصراع بين الدولة والمجتمع المدني ونضال الشعوب من أجل قيم الحرية والديمقراطية والمساواة، وفي ظل تطورات العلاقة التي قامت بينهما حين تكوَّنت لدى الدولة إرادة السيطرة والاحتواء، ويكون لدى المجتمع نزوع نحو مزيد من الاستقلال والتمايز عن الدولة ودعوه إلى التقليل من ثقل حضورها[52] وهي أشبه بعلاقة جذب وشد بين المجتمع المدني والدولة، وكلاهما يريد أنْ يفرض سيطرته، وهذا ما يتم في الدولة الاستبدادية التي لا تريد أنْ يقوم فيها ما يسمَّى بالمجتمع المدني.

أمّا إذا كانت الدولة ذات نظام ديمقراطي فيسمح بالتعددية، ويكون النظر إلى المجتمع المدني كمصدر للاستقرار، وإعطاء الشرعية، ومصدر مقاومة ضد سلطة الحكومة القمعية والتعسفية[53]، وكل ذلك من أجل حرية الفرد التي تنادي بها المجتمعات المدنية.

بناء على هذا فالمجتمع المدني يملأ الفجوة بين الدولة والمجتمع الأسري كرابط أساسي بينهم، كمراقب للحكومة ودليل للمواطن في التوعية الاجتماعية.

ومن هنا يكون للمجتمع المدني دور فعَّال في ظل الدولة، فالمجتمع ليس إلا دولة، وإنَّما هو شرط وجود الدولة مثلما أنَّ الدولة هي شرط وجوده، ودون إدراك ذلك يغيب تمامًا البعد التحليلي في مفهوم المجتمع المدني(54).

بناءً على هذا إذا كانت الدولة على خلاف مع المجتمع المدني، فكلاهما لا يمكن له الاستغناء عن الآخر، فإذا استخدم المفهوم القديم للمجتمع المدني بالمجتمع السياسي فهذا يقصد الاتجاه إلى الدولة الحديثة الخاضعة للقانون، أمَّا إذا استخدم المفهوم الحديث فإنَّما يمثِّل المؤسسات غير الحكومية، ومن هنا يجب على الحكومة أنْ تنشأ إطارًا قانونيًا مناسبًا لإضافة الطابع الرسمي على تلك الجمعيات(55)، حتى تكون جمعيات ذات نزعة وطنية من أجل الوطن، وليس من أجل دول أخرى، يكون هدفها هدم الوطن، أي يجب أنْ تتمتع بالاستقلال التام الداخلي والخارجي، أي يجب أنْ تكون منظمات المجتمع المدني مستقلة عن الحكومة(56).

وذلك من أجل دور النزاهة التي تقوم به تلك الجمعيات؛ حتى لا تكون جمعيات مسيَّسة، ويكون الدور الأساس للحكومة كما يحدِّده لوك بأنَّه لا توجد الحكومة إلا من أجل المحافظة على الملكية الفردية(57) وكل ذلك من أجل إقامة وطن يقوم على مبادئ الحرية والعدل والمساواة لا على كبت الحريات من أجل حكومة تعسفية لا تعرف إلا لغة الكبت والقهر.

ومن هنا تعد العلاقة بين المجتمع المدني والدولة علاقة تكامل وليست علاقة تناقض. فلا يمكن أنْ ينهض المجتمع، ويؤدي دوره ورسالته دون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ممثَّلة، وتعمل على فرض القانون، كما هو من الصعب تصور دولة وطنية قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين من دون مجتمع مدني يساندها، وإلا فتتحوَّل إلى دولة معزولة، قد تؤدي دورها من خلال أجهزتها البيروقراطية، ولكنها تنهار في نهاية المطاف فينهار معها المجتمع(58) ومن هنا إذا كان المجتمع القاعدة للدولة والأساس لها، فالدولة هي السهم الذي يسير عليه المجتمع إلى دولة ديمقراطية حديثة، فلا يجوز الفصل التام بين المجتمع المدني والدولة، فلابد أنْ يكون كلاهما

يكمِّل الآخر، فإذا كانت الدولة المتمثلة في السلطة التنفيذية بينها وبين المواطن مسافة بعيدة، فيكون دور المجتمع المدني ملء ذلك الفراغ بين المواطن والسلطة التنفيذية من خلال التوعية السياسية والمشاركة الاجتماعية التي يقدِّمها المجتمع المدني، فيكون صوت المواطن أمام سلطة الحكومة، وأيضا الدولة خلقت من أجل الأفراد، وليس الأفراد من أجل الدولة، ومن ثَمّ تكون العلاقة بين المجتمع المدني والدولة علاقة تكامل.

سادساً: معوقات المجتمع المدني

لقد كان هناك العديد من الأسباب تعيق نمو المجتمع المدني، منها تفكُّك الحكومة والمجتمع، ومنها خروج السلطة عن مرادها، لذلك من يريد التحدث عن انحلال الحكومة بقدر من الوضوح عليه أنْ يميِّز بين انحلال المجتمع وانحلال الحكومة[59] وذلك حتى تظهر الأسباب الحقيقية التي يمكن أنْ تهدم المجتمع المدني، ومن ثَمّ يجب معالجتها، وذلك لأنَّ من أكبر المعوقات هو تفكُّك المجتمع والحكومة، وهذا يؤدي إلى هدم المجتمع المدني بأكمله، ومن ثَمّ يجب التمييز بين انحلال المجتمع والحكومة؛ لأنّ الناس إذا لم يكونوا بحاجة إلى المجتمع السياسي للعيش سويًا بسلام، فمن هنا لن يحتاجوا إلى الحكومة[60] وذلك حسب رأي لوك؛ لأنّ ما يكوّن الأمة الواحدة ويخرج الناس عن طور الطبيعة المفكَّك الأوصال، ويجعل منهم مجتمعًا سياسيًا واحدًا هو الاتفاق بين الفرد وأقرانه على التكتُّل والعمل لهيئة واحدة، فيصبحون عند ذلك دولة واحدة[61] ومن هنا تصبح الدولة كالجسد الواحد بعد الموافقة على العقد بين أفرادها، ومن ثَمّ تكون غاية أو هدف الحكومة هو تحقيق هذه الغاية، وإلا ليس لها شرعية حقيقية[62]، وهذا هو دور الحكومة في الحماية والحفاظ على أبناء المجتمع ، إذن فما سبب التفكك وزعزعة هذه الوحدة؟

يرى لوك عن طريق سطوة قوة خارجية عليهم تؤدي إلى التغلُّب عليهم؛ لأنّ الوحدة التي كانت تربط بين أفراد تلك الجماعة إنَّما تضمحل جرَّاء ذلك؛ لعجزهم عن المحافظة على كيانهم، ومن ثَمّ يصبح كل فرد كما كان من قبل، يدبِّر أمور نفسه

بنفسه، وتأمين سلامته كما يحلو له، فإذا انحل المجتمع، فحكومة ذلك المجتمع تنحل ضرورة معه[63] وبهذا يتم تفكيك الروابط الاجتماعية القائمة، ومن ثَم يتفكَّك معها المجتمع المدني؛ لأنَّ الحكومة ستكون في زوال إذا تفكَّك المجتمع، وهذا بمثابة سقوط للمجتمع والحكومة خارجيًا، أمّا من ناحية معوقاته داخليًا، فذلك يحدث عندما يوجد تحيُّز في السلطة، ولا يوجد علاج من داخل السلطة الموجودة[64] ومن هنا يبدأ تفكُّك السلطات، وإخراج السلطة عن مرادها، وهذا الوضع قد يكون من الذين يسيئون استعمال السلطة التي عهد إليهم بها في الدولة[65]، وعلى هذا يبدأ التفكُّك داخليًا، لذلك وضع لوك العديد من الأسباب التي تعيق المجتمع المدني، ومن ثَم تأذن بميلاد الثورة وهي كالآتي:

أولاً: إذا وضع هذا الرجل الفرد أو الملك إرادته المحضة موضع القوانين التي هي بمثابة إرادة المجتمع، التي تفصح عنها الهيئة التشريعية فقط لحق بهذه الهيئة التغير[66] وهذا يعني إذا طرح الملك الهيئة البرلمانية أو التشريعية جانبًا، ووضع القوانين التي تبرِّر انتهاكاته الصريحة، تكون الهيئة التشريعية لا تمارس اختصاصاتها وهي سن القوانين، ومن ثَم تخرج عن مهامها فلم يعد لها دور تمارسه، وإنَّما دورها في يد الحاكم المستبد، وهنا تنطبق عبارة لوك الشهيرة عندما ينتهي القانون يبدأ الطغيان[67] وعليه يجب الحد من صلاحية الحاكم وإلا صارت السلطة باتجاه الديكتاتورية الرادعة للشعب، ذلك لأنَّ الحد من صلاحية الحاكم هو الطابع الثاني الجوهري لليبرالية السياسية[68].

ثانياً: عندما يحول الملك دون التئام الهيئة التشريعية في موعدها المعيَّن، أو دون ممارسة صلاحيتها بحرية والعمل على تحقيق تلك الأغراض التي وجدت من أجلها، فقد أصاب تلك الهيئة التغير أيضًا[69] وهذا يعني أنّ كبت حرية الهيئة التشريعية من قبل الحاكم، يجعلها لا تؤدي عملها على أكمل وجه، وذلك لأنّ الحرية تعني أنَّ كل إنسان يمكنه أنْ يفكر، وأنْ يعبِّر عن نفسه، وأنْ يتصرَّف كما يشاء، وحرية الآخرين هي مبدئيًا الحد الوحيد لحرية كل إنسان[70]. وإذا كانت الحرية بهذا الشكل فكيف

يجوز للحاكم أنْ يقمع السلطة التي تمثل الشعب؟ فإذا فعل الحاكم ذلك فستصبح الهيئة التشريعية لا قيمة لها، ومن ثَم يتم إبطال الحكومة أيضًا.

ثالثاً: عندما يتغير الناخبون أو أساليب الانتخاب بحكم سلطة الملك التعسفية، ودون موافقة الشعب أو خلافًا لمصلحته، تتغير الهيئة التشريعية أيضًا[71] أي إذا تغير العقد الذي تقوم عليه الانتخابات التشريعية من أجل خدمة الحاكم، هنا ستكون الانتخابات باطلة، ولابد أنْ يكون المنتخبون مفوضين من قبل الشعب لا لخدمة الحاكم، وذلك لأنَّ المنظومة التمثيلية والانتخابات ترغم الحاكم على أخذ إرادة المواطنين بعين الاعتبار[72] وبالتالي يكون صوت الشعب واضحاً أمام الحاكم، وإذا سار الحاكم عكس صوت الشعب يصبح حاكمًا مستبدًا.

رابعاً: إنَّ تسخير الشعب لعبودية دولة أجنبية إمَّا على يد الملك، أو الهيئة التشريعية هو لا شك تغيير لتلك الهيئة، وهذا عبارة عن انحلال الحكومة[73] وهذا بمثابة خيانة للبلد التي ينتمي لها الحاكم، وذلك لأنَّ الغرض من الانضمام إلى مجتمع سياسي هو المحافظة على كيانهم وأملاكهم، وليس من أجل تسخيرهم لبلد آخر، كما أنَّ الاستخدام الخاطئ للسلطة السياسية هو خطير بطبيعته؛ لأنَّها تدفع من يمارسها إلى إساءة استعمالها، وإلى قمع المواطنين[74] وذلك من أجل خدمة دولة أخرى، وهنا تخرج السلطة السياسية عن مرادها، وهو خدمة الشعب، وبذلك يكون للحاكم الدور الأعظم في تفكيك المجتمع داخليًا؛ لأنَّه إذا خرج عن العقد الذي كان طرفًا فيه، ستكون السلطة من أجل خدمته فقط، ومن ثَم سيتم انحلال الحكومة، وبالإضافة إلى ذلك توجد أسباب أخرى لتفكيك الدولة، وذلك عندما يهمل صاحب السلطة التنفيذية العليا مهمته، فيستحيل عندها تنفيذ القوانين التي سنت من قبل السلطة التشريعية، ويؤدي ذلك لإحالة الفوضى التامة، وإلى انحلال الحكومة انحلالاً كبيرًا[75] بناء على هذا سيتم تعطل القوانين الصادرة عن الهيئة التشريعية، ويتم طرحها جانبًا؛ لأنَّها ستصبح ليست موضع تنفيذ من قبل الهيئة التنفيذية.

استناداً إلى ما سبق فالخطر الأعظم الذي يهدِّد المجتمع المدني وقد يؤدي إلى ثورة، ذلك عندما تتصرَّف الهيئة التشريعية أو الملك خلافًا للأمانة التي عهدت له[76]، وإذا خان الملك، أو الهيئة التشريعية الأمانة التي وكل لها، هنا لابدّ من التغيير، ولا يحدث التغيير إلا بالثورة الفعلية؛ لأنَّ العهد الذي بين الشعب والسلطة السياسية بشتَّى أشكاله يتم إهداره، ولهذا فخيار الثورة لا يمكن التنازل عنه طالما أنَّه لا يكون في قدرة المواطن أنْ يخضع نفسه لآخر، وكأنَّه يتنازل عن حريته ليدمره، غير أنَّ الله لا يسمح للإنسان بأنْ يتنازل عن نفسه أو يهمل المحافظة على ذاته، و بالتالي فالله ينظِّم لكل منا واجبًا يؤكد أنَّ حريتنا ليست منزوعة[77] وهذا بمثابة حق الإنسان الطبيعي الذي يتحرَّر من سلطة أي إنسان آخر يريد أنْ يقهره.

بناء على ماسبق يؤكد لوك ليس على الحق الطبيعي في الحرية فحسب، بل يؤكد على حق الثورة، وهو شأنه شأن الواجب المأمور به من الله؛ لإعادة خلق شروط الحرية[78]، وهذه ليست فوضى من الشعب، وإنَّما ثورة على الوضع الخاطئ الذي يريد تسخير السلطة لمصلحته، ومن هنا يحق للشعب الثورة على الظلم.

إذن للشعب الحق أنْ يخلع عنه أيَّة قوة تحاول أنْ تصرفه عما هو ضروري للمجتمع، وعمَّا تقوم عليه سلامة الشعب وبقاؤه؛ لأنَّ علاج القوة غير المشروعة في جميع الأحوال والأوضاع هو معارضتها بالقوة، فمن يلجأ إلى استخدام القوة غير المشروعة يبث في حالة حرب، ويجب معاملته بما يستحق[79]، وهذه بمثابة قاعدة ثورية على الحكام الطغاة التي تسوِّل لهم أنفسهم في خيانة الشعب. فمن هنا جعل لوك الشعب سيد قراره، وله الحق في خلع الحاكم المستبد.

ومنعًا للفوضى يضع لوك شرطًا للثورة، حيث يرى "هذا الحق يمارس بشكل أساس بواسطة الأغلبية، وهكذا عندما تأخذ الثورة، وضعها يجب أنْ يكون هناك إنكار بالجملة لحقوق الناس الأساسية"[80]، ولذلك نجد أنَّ لوك يميِّز على نحو دقيق بين الثورة التي تدفع القوة غير المشروعة، وبين ممانعة دون أنْ يؤدي ذلك إلى الفوضى[81]، لأنَّ هناك فرق بين الثورة المشروعة والفوضى الممنوعة، الثورة التي

تقوم من أجل قواعد صحيحة واسترداد حقوق منهوبة من قبل حاكم طاغي، ومن هنا تقوم الثورة إذا شعرت الأغلبية أنَّ حريتها مهدَّدة وأملاكها تضيع، بناءً على هذا ستقوم تلك الأغلبية باسترداد حقها منه خلال الثورة، وهذا ما قام في معظم دول العالم، وذلك من أجل صياغة أسس المجتمع المدني وحفظ مبادئه؛ لأنَّ سبب المعوِّقات هي السلطة السياسية الفاسدة، وعلاجها إما إصلاح المؤسسات داخلياً، أو من خلال الثورة عليها لاقتلاع جذور الفساد.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تخلص الباحثة إلى الآتي:

يعد جون لوك من أوائل الفلاسفة الذين اهتموا بالمجتمع المدني، وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وقد ظهر ذلك خلال كتابه (رسالتان في الحكومة المدنية)، فقد كان اهتمام لوك الأساس هو السلطة، وذلك خلال مفهوم العقد الاجتماعي، موضِّحاً السلطة المطلقة، وحدودها وعلاقتها بالأغلبية وبالدستور؛ محاولاً التأكيد على المبدأ الكفيل بتأسيس المجتمع المدني، وتنظيمه وتحديد العلاقة بين السلطات فيه، ألا وهو اعتماد الأكثرية، فأساس المجتمع المدني هو الموافقة من جانب غالبية الناس لتشكيل كيان سياسي واحد، ومن هنا لابدّ من ظهور مبدأ الأكثرية، الذي يعد شرطًا أساسيًا لقيام العقد الاجتماعي، وشرطًا أساسيًا لكل حكومة شرعية.

بناء على ذلك أثبتت الدراسة ما يلي:

1. كان المغزى الحقيقي من فلسفة جون لوك بمثابة هجوم عنيف على التقاليد البالية، وعلى الحكم التعسُّفي، وعلى السلطان الكنائسي، وقدر ما كانت هذه الأشياء مجتمعة تدعم النظام القديم وتؤازره . فقد كانت فلسفة لوك في روحها وجوهرها معبِّرة عن تطلعات الطبقة الوسطى النامية، التي اصطدمت مرارًا بالأسرة الحاكمة، وبالمجتمع الارستقراطي، فقد كانت هذه الطبقة تكافح من أجل الحصول على الحريات السياسية والاقتصادية، ومن أجل حكومة دستورية. ومن أجل التسامح الديني، وقد كان لوك وأتباعه من بعده المبشِّرين والداعيين للعصر الجديد.

2. تميَّز لوك عن فلاسفة العقد الاجتماعي من خلال نظرته للمجتمع المدني بالعديد من المميزات حيث كانت نظرة تفاؤلية قبل الدخول في المجتمع السياسي، وهي حالة من الحرية والمساواة خلافًا لهوبز صاحب نظرية الغاب، أي البقاء للأقوى، أمَّا سبب الانتقال من تلك الحالة إلى المجتمع السياسي هو أنَّ الفرد كان الحكم والخصم في الوقت نفسه، ويتم ذلك من خلال المعبر الأساسي للانتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني، وهو العقد الاجتماعي، والذي يعد القاعدة الأساسية للمجتمع السياسي، ومن أهم مميزات العقد الاجتماعي عند لوك، هو بين طرفين الشعب والحاكم، وإذا أخَّل أحدهما به تم فسخ العقد مباشرة ، خلافًا لهوبز الذي جعل من الحاكم متعالي على هذا العقد.

3ـ سلطة الحاكم سلطة مقيَّدة وغير مطلقة، ومرتبطة بالعقد الذي أقرَّه مع الشعب، حيث يكون طرفًا محايدًا في الفصل في جميع المنازعات، ومنصفًا وعادلاً في جميع الخلافات، وإذا أخلَّ بذلك يجب خلعه مباشرة والثورة عليه.

4ـ لا يوجد فرق بين تكامل الدولة والمجتمع المدني؛ لأنَّ كلاهما يكمِّل الآخر، فالمجتمع المدني يعد مقابل للمجتمع السياسي عند جون لوك، لذلك تعد نظرية جون لوك حول المجتمع المدني تمهيدًا أساسيًا لظهور المجتمع المدني الحديث، وإنْ كانت نظريته أقرب إلى بناء الدولة.

5. المجتمع المدني له دور عظيم، ويعد كمراقب للحكومة وضد سلطتها القمعية، وله دور اجتماعي في التوعية السياسية لدى الأفراد والمشاركة الاجتماعية، حتى يجعل من الشعب سيد قراره. لكنه لا يمكن تطبيق هذه النظرية السياسية على المجتمعات العربية؟

قد يتم تطبيقها ولكن هناك بعض الاختلافات التي لابد من وضعها في عين الاعتبار، فمثلاً من معوِّقات المجتمع المدني في المجتمعات الغربية النظرية الثيوقراطية، التي كانت قائمة في العصور الوسطى، والمدعمة للحكم الإلهي المقدَّس، أمَّا من ناحية المجتمعات العربية لا توجد هذه النظرية الثيوقراطية، وإنَّما كان من

أسباب المعوقات في المجتمعات العربية، هو سوء استخدام السلطة الحاكمة، مع عدم التوعية السياسية للمجتمع.

لذلك كان على المجتمعات الغربية التخلُّص من الحكم الكنيسي من خلال فصل الدولة عن الكنيسة، بسبب الاستخدام الخاطئ من قبل الكنيسة، وتسخيرها لأغراض الحاكم. أمَّا في المجتمعات العربية فلابد من التخلُّص من الحكم القمعي من خلال الثورات العربية على طغيان الحاكم. فكان القاسم المشترك بين المجتمعات الغربية والعربية هو التخلُّص من الظلم، سلطة الكنيسة والقمع السياسي.

أمَّا من ناحية كيفية التطبيق فهل سيكون بإتباع مباشر للمجتمعات الغربية في كيفية تطبيق المجتمع المدني، أم نكون أولاً في حالة تأهيل للمجتمع المدني الحديث، ثم تطبيقه لصورة مثالية قائمة على الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، مع الحفاظ على الهوية العربية والاسلامية، ومن هنا يمكن الانتقال إلى الدولة الحديثة التي تخضع للقانون، لذلك نحن أجدر بتطبيق المجتمع المدني في بلداننا الإسلامية، وذلك من خلال التوعية السياسية، والإدراك الصحيح لقيم المجتمع المدني؛ لأنَّه ليس لدينا ما يسمَّى بالدولة الثيوقراطية.

قائمة الهوامش

1- إبراهيم أباظة، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح، بيروت، 1973م، ص196.

2- إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م، ص265.

3- زكي نجيب محمود، قصة الفلسفة الحديثة ،لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1936م، ص90.

4- Hobbes.Leviathan, or The Matter, Forme and power of a commonwealth Ecclesiasticall and civil, university press,1976 , p,148

5- إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص272.

6- ستفين ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ت: ربيع وهبه ، المجلس الأعلى للثقافة، 2003م، ص32.

7- المرجع نفسه، ص33.

8- 8Hobbes.Leviathan,p,191

9- ستيفن ديلو،التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص12.

10- مصطفى الخشاب، تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1953م، ص349.

11- جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ت : محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، لبنان، 1995م، ط3، ص481.

12- Jean JacqueRousseau ,The social contract , New York 2008. P . 5.

13- مصطفى الخشاب، تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية، مرجع سابق، ص440.

14- Jean Jacque Roussau ,the social contract ,New York,2008 . p.29

15- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ت: علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت، 1983م، ص336.

16- Roussau . p.39

17- Ibid. p.61

18- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص12.

19- جان جاك شوفالييه،تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، مرجع سابق، ص380.

20- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص46.

21- علي عبد المعطي محمد، اتجاهات الفلسفة الحديثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، ص140.

22- المرجع نفسه، ص141.

23- John Locke, Two Treatises of government .Cambridge university press ,1960 . p . 144

24- Ibid . p .189

52- جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ت : راشد البراوي، ج3، دار المعارف، القاهرة، ص275.

26- إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص290.

27- ستيفن ديلو،التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص52.

28- John Locke, Two Treatises of govevernment , p ,189

29- ليوشتراوس، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، ت: محمود سيد أحمد، مراجعة : إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م، ص42.

30 -John Locke ,Two Treatises of govevernment , p .189

31- لبوشتراوس، جوزيف كروبسي،تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص42.

32- إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة، مرجع سابق، ص290.

33 -John Locke,Two Treatises of government , p ,190

34 -Ibid, p ,190

35 -Ibid , P,193

36 -Ibid , P,194

37 -Ibid , P,193

38- علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، مكتبة الأسرة، 2007م، ص78.

39- ستيفن ديلو،التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص65 .

40 -John Locke ,Two Treatises of government , p , 215

41- ول. ديورانت، قصة الحضارة، تقديم : يحيى الدين صابر، زكي نجيب محمود،ج1، دار الجيل، بيروت، 1998م، ص44.

42- هيجل ، أصول فلسفة الحق، ت: إمام عبد الفتاح إمام، دار الثقافة، القاهرة، 1987م، ص45.

43-جورج زيناتي، رحلات داخل الفلسفة الغربية، دار المجتمع العربي، 1993م، ص140.

44- John Locke , Aletter concerning to Toleration, oxford university press , p.23

45- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص121.

46- المرجع نفسه، 127.

47- مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، ط1، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1957م، ص188.

48- John Locke ,Two Treatises of government , p , 188.

49- صالح مصباح، فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز إلى كأنط، دار جداول، بيروت،2012م، ص169.

50- المرجع نفسه، ص170.

51- Nancy L ,Rosenblum and Robert ,C, Post :Civil society and government in the the united kingdom : Princeton University press,2002, p ,2

52- علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق، ص52.

53- Nancy L ,Rosenblum and Robert ,C, Post :Civil society and government,P,3

54- عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998م، ص58.

55- Nancy L ,Rosenblum and Robert ,C, Post :Civil society and government P,8

56- Ibid , P, 8

57 - John Locke ,Two Treatises of government ,P,193

58- علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق، ص56.

59- John Locke ,Two Treatises of government , P ,271

60- John Dunn : The political thought of John Locke Cambridge University press,1969,P,39

61- John Locke ,Two Treatises of government , P, 870

62- John Dunn : The political thought of John Locke, P,33

63- Ibid ,P ,270

64- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص60.

65- John Locke ,Two Treatises of government , P , 270

66- Ibid , P , 270

67- صالح مصباح، فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز إلى كأنط، مرجع سابق، ص181.

68- موريس دوفريجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ت : جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1992م، ص183.

69- John Locke ,Two Treatises of government , P , 272

70- موريس دوفريجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص181.

71- John Locke ,Two Treatises of government , P , 273

72- موريس دوفريجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص183.

73- John Locke ,Two Treatises of government , P , 273

74- موريس دوفريجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص183.

75- John Locke ,Two Treatises of government , P , 274

76- Ibid , P , 275

77- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق،ص60.

78-المرجع نفسه، ص60.

79- John Locke ,Two Treatises of government , P , 233

80- ستيفن ديلو، ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق،ص60.

81- صالح مصباح ،، فلسفة الحداثة الليبرالية الكلاسيكية من هوبز إلى كأنط، مرجع سابق، ص182.